



شبكة مراقبة حقوق الانسان - السودان

إقليم دارفور وشرق تشاد ...

استمرار هشاشة الأمن وتحديات حماية المدنيين

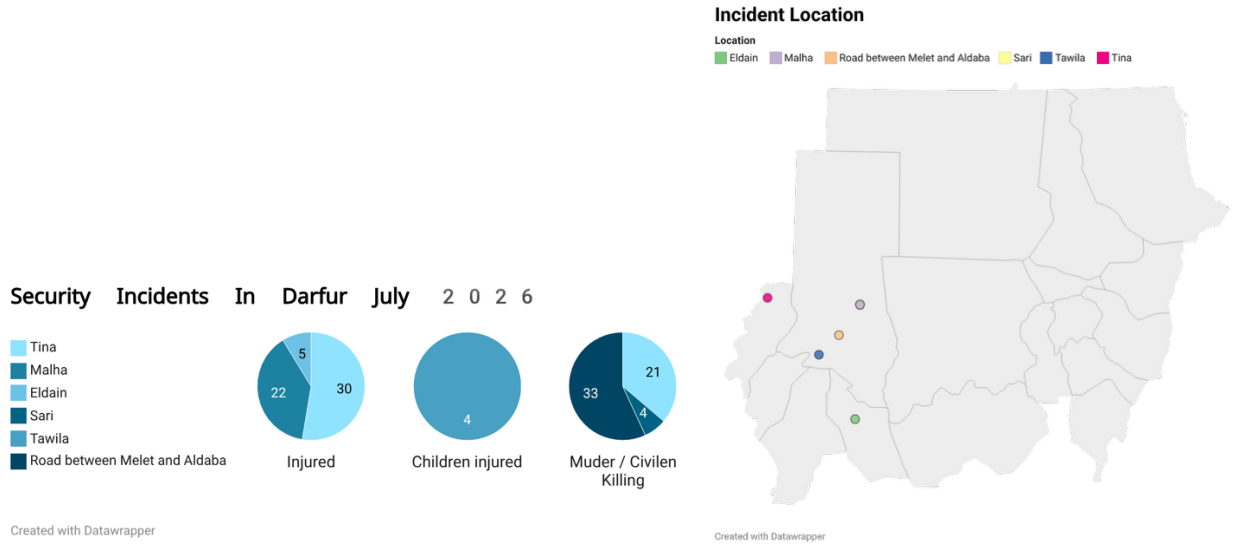
تقرير حقوقي يرصد ويحلل ويقترح توصيات سياسية

التقرير الشهري الدوري - شهر يوليو 2026



المحتويات

3	 الملخص التنفيذي
4	 المقدمة
5	 المنهجية
5	 قائمة الاختصارات
6	 التحليل القانوني
8	 أولاً: ولاية شمال دارفور
8	 1. الوضع الأمني
10	 2. انتهاكات حقوق الإنسان
12	 3. أوضاع المجتمع المدني
14	 ثانياً: ولاية غرب دارفور
15	 1. الوضع الأمني
17	 2. انتهاكات حقوق الإنسان
20	 3. أوضاع المجتمع المدني
23	 ثالثاً: ولاية شرق دارفور
23	 1. الوضع الأمني
24	 2. انتهاكات حقوق الإنسان
24	 3. أوضاع المجتمع المدني
26	 رابعاً: شرق تشاد
26	 1. الوضع الأمني
26	 2. انتهاكات حقوق الإنسان
27	 3. أوضاع المجتمع المدني
28	 التوصيات



المخلص التنفيذي

شهد شهر يوليو 2026 استمرار حالة عدم الاستقرار الأمني والإنساني في ولايات شمال وشرق وغرب دارفور، إلى جانب المناطق الحدودية في شرق تشاد، مع تباين في مستوى التهديدات بين المناطق. ففي شمال وغرب دارفور تصاعد النشاط العسكري وتزايدت التحركات الميدانية للأطراف المسلحة، خاصة في محاور كلبس، وسربا، وكرينك، وأبو سروج، ومحيط طويلة والطينة والكومة، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على أمن المدنيين، وحركة السكان، وإمكانية وصول المساعدات الإنسانية. وفي المقابل، شهدت مخيمات اللاجئين في شرق تشاد انخفاضاً نسبياً في الحوادث الأمنية مقارنة بالأشهر السابقة، نتيجة الحملات الأمنية التي نفذتها السلطات التشادية، رغم استمرار وقوع حوادث سرقة واعتداءات فردية، إلى جانب تأثير الحركة الحدودية مؤقتاً عقب إغلاق معبر أدري بسبب حادثة أمنية قبل إعادة فتحه لاحقاً.

وسجلت الفترة محل التقرير استمراراً لوقوع انتهاكات طالت المدنيين في مختلف المناطق، حيث شملت الاعتقالات التعسفية، والاحتجاز في ظروف غير إنسانية، والابتزاز المالي، والاختطاف مقابل الفدية، إضافة إلى أعمال العنف الجنسي، والنهب، والقتل خارج نطاق القانون، والتضييق على حركة المدنيين. كما وردت معلومات عن حملات توقيف استهدفت مدنيين في مدن الجنية والضعين ومناطق أخرى، وادعاءات بوجود ضغوط على بعض المجتمعات للمشاركة في الأنشطة العسكرية، فضلاً عن استمرار احتجاز مدنيين على خلفيات تتعلق بالاشتباه أو الانتماءات السياسية أو الاجتماعية. وفي شرق تشاد، برزت قضية هدم مساكن اللاجئين في مخيم أدري ضمن أبرز التطورات الحقوقية، وسط اعتراضات من اللاجئين ومطالبات بوقف الإخلاءات القسرية وضمان توفير بدائل آمنة.



وعلى الصعيد العسكري، اتسم الشهر بتزايد استخدام الطائرات المسيّرة والقصف بعيد المدى، حيث سُجّلت هجمات استهدفت مناطق مأهولة بالسكان في شمال دارفور، من بينها منطقة ساري بمحلية الكومة ومنطقة أندرو بمحلية الطينة، وأسفرت عن سقوط عشرات القتلى والجرحى بين المدنيين، إلى جانب تدمير منازل، وفوق أعداد من الماشية، واستهداف أسواق ومصادر مياه يعتمد عليها آلاف النازحين. كما استمرت التحركات العسكرية والاشتباكات في محيط كلبس والمناطق الحدودية بغرب دارفور، الأمر الذي أدى إلى زيادة مخاطر النزوح، وتعقيد الوصول الإنساني، وارتفاع مستويات القلق داخل المجتمعات المحلية.

وفي الجانب الإنساني، استمرت الأوضاع المعيشية في التدهور نتيجة تراجع الإمدادات، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، وتعطل بعض الخدمات الصحية. وشهدت شمال دارفور مخاوف من نفاد الأدوية عقب تعليق أنشطة منظمة أطباء بلا حدود الفرنسية، مع تسجيل حالات إصابة مؤكدة بالكوليرا، وتأخر صرف رواتب العاملين في القطاع الصحي، وازدياد المخاوف من فشل الموسم الزراعي بسبب تأخر هطول الأمطار. كما تأثرت ولايات دارفور بارتفاع أسعار الغذاء، ونقص المواد الأساسية، وتزايد حالات سوء التغذية، في حين استمرت حركة النزوح الداخلي واللجوء إلى تشاد نتيجة العمليات العسكرية وتدهور الأوضاع الأمنية.

ورغم التحديات، واصلت المنظمات الإنسانية والمبادرات المجتمعية تنفيذ تدخلات واسعة في مجالات الأمن الغذائي، والصحة، والإيواء، والدعم النفسي والاجتماعي، والتعليم، والحماية. وشملت هذه التدخلات توزيع مواد غذائية وإيوائية، وتركيب آلاف الخيام، وتنفيذ حملات للتوعية الصحية، وتقديم خدمات الدعم النفسي، وتشغيل المطابخ الجماعية، وتوفير الوجبات للمرضى ومرافقيهم، إلى جانب تنظيم برامج تدريبية وأنشطة مجتمعية للأطفال والنساء والشباب. كما أسهم استمرار فتح معبر أدري خلال معظم الشهر في تعزيز تدفق المساعدات الإنسانية إلى غرب دارفور، رغم استمرار القيود الأمنية في بعض المناطق.

كما برزت تحديات إضافية أثرت على عمل المنظمات الإنسانية، من بينها القيود المفروضة على حركة الفرق الإنسانية، والخلافات المتعلقة بإدارة المساعدات وتقاسم الإيرادات، ومنع تنفيذ بعض المشروعات الإنسانية، إلى جانب استمرار صعوبة الوصول إلى المجتمعات المتأثرة بسبب العمليات العسكرية والإجراءات الأمنية. وفي الوقت ذاته، استمرت منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية في شرق تشاد بتنفيذ برامج الدعم النفسي، وتعزيز الحماية، والتوعية بالعدالة الانتقالية، ودعم المدافعين عن حقوق الإنسان، بما يعكس الدور المتنامي للمجتمع المدني في الاستجابة للأزمة الإنسانية العابرة للحدود.

المقدمة

شبكة مراقبة حقوق الإنسان - السودان هي شبكة سودانية تُعنى تخصيصاً بمراقبة وتوثيق وتقييم أوضاع حقوق الإنسان، بالإضافة إلى رصد الأحداث الأمنية والمخالفات الحقوقية في السودان، مع تركيز خاص على إقليم دارفور، بغية تعزيز وحماية حقوق الإنسان بمختلف أشكالها ومستوياتها وزيادة الوعي الحقوقي وتعزيز جهود المناصرة من أجل المساءلة والعدالة.





تسعى الشبكة إلى توفير معلومات دقيقة وعالية الموثوقية يتم جمعها حصرياً من الميدان، عن أوضاع حقوق الإنسان والحوادث الأمنية، من خلال إصدار تقارير شهرية دورية ذات تحليلات متعمقة، بالإضافة إلى التقارير الأسبوعية والنشرات العاجلة وفق تطورات الأحداث. كما تقوم الشبكة بإصدار بيانات وخطابات وكلمات ذات الصلة بالأحداث والمناسبات العامة ذات العلاقة بالجوانب الحقوقية. وتتمتع الشبكة بنظام متقدم لتتبع الأحداث، والذي يقدم تحليلات إحصائية وقرارات بلغة مهنية رصينة، حول انتهاكات حقوق الإنسان الأوضاع الأمنية.

المنهجية

أعد هذا التقرير بناءً على بيانات ومعلومات جمعها راصدوا "شبكة مراقبة حقوق الإنسان – السودان" الميدانيين المنتشرون في ولايات إقليم دارفور الخمس. لضمان جمع البيانات بدقة وكفاءة وصرامة مهنية، تستخدم الشبكة أداة جمع البيانات (Kobo Toolbox) حيث تم تطوير نموذج مسح تفصيلي داخل الأداة وصُمم خصيصاً لجمع بيانات رئيسية وتفصيلية حول انتهاكات حقوق الإنسان والأحداث الأمنية، وأوضاع المجتمع المدني وجوانب حياة المواطنين المختلفة.

يعمل هذا النهج على تسهيل عملية جمع بيانات ومعلومات أكثر موثوقية وتحفظ بشكل آمن، كما يضمن تطبيق معايير النزاهة، الشفافية، والمصادقية في جميع مراحل العمل. وتتبع الشبكة عملية مراجعة وتدقيق والتحقق من صحة البيانات والمعلومات بفريق عمل متكامل ومتداخل متخصصين في أي مرحلة لوحدها.

قائمة الاختصارات

الاختصار بالانجليزية	الاسم باللغة الانجليزية	الاسم باللغة العربية
SAF	Sudanese Armed forces	القوات المسلحة السودانية
RSF	Repaid Support forces	قوات الدعم السريع
SJF	Sudanese Joint Forces	القوات المشتركة السودانية
IDPs	Internally Displaced People	النازحون
Refugees	Refugees	اللاجئون
IHL	International Humanitarian Law	القانون الدولي الانساني
GC	Geneva Conventions	اتفاقيات جنيف
AP	Additional Protocol	البروتوكول الاضافي
ICC	International Criminal Court	المحكمة الجنائية الدولية
ICRC	International Committee of the Red Cross	اللجنة الدولية للصليب الأحمر
Amnesty International	Amnesty International	منظمة العفو الدولية



التحليل القانوني

تشير الوقائع الواردة في التقرير إلى استمرار النزاع المسلح غير الدولي في إقليم دارفور، بما في ذلك ولايات شمال دارفور وغرب دارفور وشرق دارفور، مع امتداد آثاره إلى المناطق الحدودية في شرق تشاد. ويخضع هذا النزاع لأحكام المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، والقواعد العرفية للقانون الدولي الإنساني، بالإضافة إلى البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977 في الحدود التي تنطبق فيها شروطه. كما تظل التزامات السودان وتشاد بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان قائمة، إلى جانب الالتزامات الناشئة عن القانون الدولي للاجئين بالنسبة للأشخاص الفارين من النزاع.

تشير الوقائع المتعلقة بالقصف الجوي والهجمات باستخدام الطائرات المسيّرة التي استهدفت مناطق مأهولة بالسكان، بما في ذلك المنازل والأسواق ومصادر المياه، وأسفرت عن سقوط قتلى وجرحى من المدنيين، إلى احتمال إثارة مسؤولية قانونية بموجب قواعد القانون الدولي الإنساني إذا ثبت أن الأهداف كانت مدنية، أو أن الهجمات لم تراعى مبادئ التمييز والتناسب والاحتياط. ويُعد استهداف الأعيان المدنية، بما في ذلك الأسواق، والمنشآت الصحية، ومصادر المياه التي يعتمد عليها المدنيون، محظوراً بموجب القانون الدولي الإنساني، وقد يرقى، في حال ثبوت القصد أو الإهمال الجسيم، إلى جرائم حرب وفق نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

كما تكشف الوقائع عن تكرار أنماط من الانتهاكات التي تمس الحق في الحياة والسلامة الجسدية، بما في ذلك القتل خارج نطاق القضاء، والاعتداءات المسلحة، والاختطاف، والابتزاز المالي، والنهب، والاعتقالات التعسفية، والاحتجاز في ظروف غير إنسانية. وتشكل هذه الأفعال انتهاكاً للحقوق الأساسية المكفولة بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ولا سيما الحق في الحياة، والحرية، والأمان الشخصي، والمحاكمة العادلة. كما أن استمرار احتجاز أشخاص دون إجراءات قانونية واضحة أو مقابل دفع مبالغ مالية يثير مخاوف جدية بشأن الاحتجاز التعسفي والابتزاز، وهي ممارسات تتعارض مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وتشير المعلومات المتعلقة بحوادث الاغتصاب والعنف الجنسي ضد النساء إلى احتمال وقوع انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويُعد الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي أثناء النزاعات المسلحة من الانتهاكات الجسيمة التي قد ترقى إلى جرائم حرب، بل وقد تشكل جرائم ضد الإنسانية إذا ارتُكبت في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد السكان المدنيين. كما تفرض هذه الوقائع التزاماً بإجراء تحقيقات مستقلة، وضمان المساءلة، وتوفير الحماية والرعاية الطبية والنفسية والقانونية للضحايا.

وتبرز في التقرير كذلك وقائع تتعلق بفرض رسوم وإتاوات على المدنيين، وتقاسم الإيرادات العامة، وفرض قيود على حركة المنظمات الإنسانية، ومنع تنفيذ بعض البرامج الإنسانية أو تأخيرها، إضافة إلى عرقلة وصول



المساعدات إلى السكان المتضررين. وإذا ثبت أن هذه الإجراءات أدت إلى حرمان المدنيين من المساعدات الإنسانية الضرورية أو استُخدمت للضغط على السكان المدنيين، فإنها قد تمثل مخالفة للقواعد العرفية للقانون الدولي الإنساني التي تلزم أطراف النزاع بالسماح بمرور المساعدات الإنسانية المحايدة والسريعة ودون عوائق، مع احترام استقلال العمل الإنساني وعدم استغلاله لتحقيق مكاسب عسكرية أو سياسية.

كما يؤثر التقرير مخاوف قانونية مرتبطة باستخدام الذخائر المتفجرة ومخلفات الحرب، في ضوء إصابة أطفال ب ذخائر غير منفجرة، واستمرار وجود أجسام متفجرة في بعض المناطق. ويقع على عاتق أطراف النزاع التزام باتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية المدنيين من مخلفات الحرب، بما في ذلك تحديد أماكنها، وإزالتها أو تأمينها متى كان ذلك ممكناً، وتنفيذ برامج للتوعية بمخاطرها، ولا سيما في المناطق التي يرتادها الأطفال.

وفيما يتعلق بالوضع الإنساني، فإن استمرار القيود على الخدمات الصحية، ونقص الأدوية، وتفشي الأمراض المعدية، وارتفاع معدلات سوء التغذية، وتعطل سبل كسب العيش، وفشل الموسم الزراعي، كلها عوامل تؤدي إلى تفاقم هشاشة السكان المدنيين. ويقع على عاتق السلطات القائمة، كل في حدود سيطرتها الفعلية، واجب تسهيل وصول المساعدات الإنسانية وضمان الحد الأدنى من الخدمات الأساسية، بما يتفق مع قواعد القانون الدولي الإنساني والالتزامات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

أما في شرق تشاد، فتثير الوقائع المتعلقة بهدم مساكن اللاجئين في مخيم أدري بهدف نقلهم إلى مخيمات أخرى اعتبارات قانونية بموجب اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969، والمبادئ التوجيهية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويجب أن تتم أي عمليات نقل أو إعادة توطين للاجئين بصورة طوعية، وأمنة، وكريمة، وبعد التشاور مع اللاجئين، مع توفير بدائل مناسبة للمأوى وعدم تعريضهم للتشريد أو الحرمان من الخدمات الأساسية.

ومن ناحية أخرى، تعكس الأنشطة التي نفذتها منظمات المجتمع المدني والمنظمات الإنسانية التزاماً بمبادئ الإنسانية والحياد وعدم التحيز والاستقلال، من خلال توفير الغذاء، والرعاية الصحية، والدعم النفسي والاجتماعي، وخدمات الحماية والإيواء. ويؤكد القانون الدولي على ضرورة احترام وحماية العاملين في المجال الإنساني، وضمان قدرتهم على الوصول الآمن إلى المجتمعات المتضررة دون تدخل أو تهديد أو قيود غير مبررة.

وبصورة عامة، تشير الوقائع الواردة في التقرير إلى وجود ادعاءات بارتكاب انتهاكات متعددة قد تمس قواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وبعضها قد يرقى، إذا ثبتت عناصره القانونية من خلال تحقيقات مستقلة وموثوقة، إلى جرائم حرب أو جرائم أخرى بموجب القانون الجنائي الدولي. وعليه، تبرز الحاجة إلى تعزيز آليات الرصد والتوثيق، وإجراء تحقيقات مستقلة ومحايدة في جميع الانتهاكات المبلغ عنها، وضمان المساءلة وعدم الإفلات من العقاب، مع اتخاذ تدابير عاجلة لحماية المدنيين، وضمان وصول

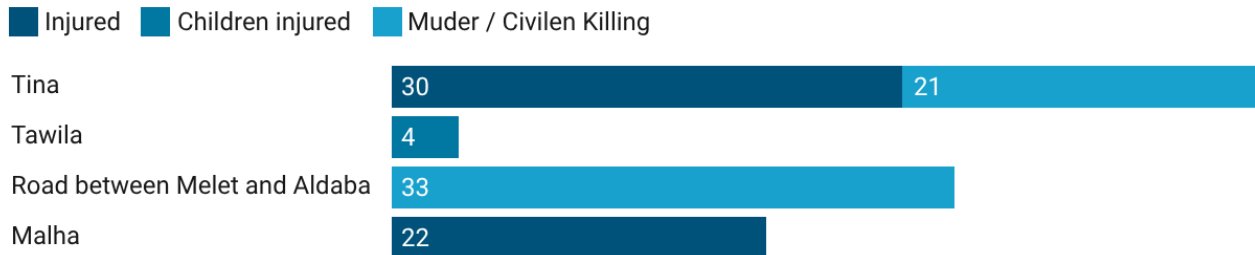


Sudan Rights
Watch Network

المساعدات الإنسانية، واحترام حقوق النازحين واللاجئين، وتعزيز امتثال جميع أطراف النزاع لالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

أولاً: ولاية شمال دارفور

Incident statistics _ North Darfur



Created with Datawrapper

1. الوضع الأمني

بتاريخ 5 يوليو، أصدر قائد المنطقة العسكرية التابعة لحركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد محمد نور أمراً بسجن المسؤول المالي للسلطة المدنية بدائرة طويلة، على خلفية اتهامه بالتصرف في مبلغ مالي يخص جيش الحركة، يُقدّر بنحو 65 مليار جنيه سوداني. وفي يوم الأربعاء التالي تم الإفراج عنه بالضمان، إلا أن التحقيقات





ما زالت مستمرة، وتشمل مسؤولين آخرين في السلطة المدنية، من بينهم رئيس الغرفة التجارية، للاشتباه في تورطهم في مخالفات مالية.

بتاريخ 11 يوليو، طلبت حكومة تأسيس من منظمة أطباء بلا حدود الفرنسية وقف أنشطتها، ومنحتها مهلة حتى 18 يوليو لتسليم المستشفى الرئيسي إلى الوكالة السودانية للإغاثة والعمليات الإنسانية. كما انسحب معظم الموظفين الأجانب العاملين بالمنظمة من منطقة طويلة، باستثناء المدير، ومنسق الفرق الطبية، ومنسق الموارد البشرية، إضافة إلى اثنين أو ثلاثة موظفين آخرين، وذلك في إطار ترتيبات تسليم العمل بالكامل للكوادر المحلية. وفي الوقت نفسه، جرت مشاورات مكثفة بين حكومة تأسيس ومنظمة أطباء بلا حدود الفرنسية وعدد من المنظمات التابعة للأمم المتحدة، بهدف تخفيف حدة التوتر ومراعاة مصالح المتأثرين بالحرب.

في 12 يوليو، جرى نقاش بين العمدة والمشايخ، أكدوا خلاله رفضهم العمل بنظام الكروت الخاصة بالصرف، وطالبوا بأن يتم إيصال المساعدات الإنسانية مباشرة إلى منازلهم، على أن يتولوا هم عملية توزيعها. وبتاريخ 13 يوليو، توجه وفد من المنظمات العالمية والوطنية إلى الوحدة الإدارية كورما للقاء الوالي (نمر)، حيث دار النقاش حول الوضع الإنساني وسبل توفير الاحتياجات الأساسية للنازحين.

بتاريخ 15 يوليو، قُتل عدد من الأشخاص وأصيب آخرون جراء قصف جوي نفذته طائرة مسيرة تابعة للجيش السوداني استهدف منطقة ساري التابعة لمحلية الكومة. وبحسب المعلومات، حُلقت الطائرة المسيّرة في سماء المنطقة قبل أن تطلق أكثر من سبعة صواريخ استهدفت المنازل بصورة عشوائية، مما أدى إلى سقوط قتلى وجرحى وتصادع كثيف للدخان، فيما فرّ السكان إلى الغابات والأودية المجاورة. وشملت الخسائر الأرواح والماشية والمنازل، كما استهدف القصف السوق المحلي، وأسفر عن مقتل أربعة مدنيين وإصابة آخرين تم نقلهم إلى مدينة الفاشر لتلقي العلاج.

بتاريخ 21 يوليو، قُتل 21 شخصًا وأصيب أكثر من 30 آخرين في قصف نفذته طائرة مسيرة تابعة لقوات الدعم السريع استهدف بئر مياه في منطقة أندرو بمحلية الطينة. وأفادت المعلومات بأن الطائرة أطلقت ثلاثة صواريخ على بئر المياه الوحيد في المنطقة، التي تؤوي آلاف النازحين. كما قامت قوات الدعم السريع وقوات حركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد محمد نور برفض دخول عربات المنظمات الإنسانية خلال أيام العطلات الرسمية (الجمعة والسبت)، بما في ذلك منع الزيارات إلى معسكرات النازحين.

ورُصدت كذلك حشود واستعدادات عسكرية لكل من القوة المشتركة وقوات الدعم السريع في محيط مدينتي الطيبة، في مؤشر على احتمالية اندلاع مواجهات جديدة. كما تم الإبلاغ عن ظهور أجسام غريبة في منطقة كفوت شمال كورما، حيث يقوم الأطفال باللعب بهذه الأجسام، مما يشكل خطرًا على سلامتهم.

وبتاريخ 23 يوليو، أصيب أربعة أطفال نتيجة انفجار ذخائر غير متفجرة بالقرب من جبل تورناندو جنوب طويلة، وتم تحويلهم إلى مستشفى تديره منظمة أطباء بلا حدود لتلقي العلاج. والأطفال المصابون هم: أحمد



سليمان محمد (18 عامًا)، حمدي حامد عبدالله (8 أعوام)، مصطفى آدم علي (16 عامًا)، وعبدالله أحمد محمد (16 عامًا).

2. انتهاكات حقوق الإنسان

بتاريخ الأول من يوليو، وردت تقارير عن أوضاع إنسانية سيئة داخل معتقلات حركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد محمد نور في مناطق سيطرتها، خاصة في جبل مرة ومحلية طويلة. وأفادت المعلومات بأن بعض الشباب يتم احتجازهم بتهمة تتعلق بالانتماء إلى حزب المؤتمر الوطني، أو مخالفة لوائح الحركة، أو تسريب المعلومات، بينما تُحتجز النساء في قضايا مرتبطة بملكية الأراضي الزراعية، خاصة بعد عودة السكان إلى مناطقهم الأصلية في جبل مرة. وتوجد هذه المعتقلات في مناطق قورلانج، وبانج، ودايا، وجي كوستي، وفيينا، وفنقا، وقولو، ونيرتتي.

بتاريخ 4 يوليو، شنت قوات الدعم السريع هجومًا على قرى بمحلية أمبرو، أسفر عن مقتل عدد من المدنيين، وإحراق ثلاث قرى بالكامل، إضافة إلى إصابة وفقدان عدد آخر من المدنيين. ونُفذ الهجوم باستخدام سيارات قتالية ودراجات نارية. ومن بين الضحايا فردان من أسرة واحدة هما: حامد عامر نورين كرشو ومحمد يعقوب حجر نورين كرشو. كما احتجزت القوات عددًا من الشباب بتهمة الانتماء إلى القوة المشتركة والمقاومة الشعبية، قبل أن تتسحب باتجاه أمبرو عقب انتهاء الهجوم.

بتاريخ 3 يوليو، استهدفت طائرة مسيرة استراتيجية تابعة للجيش السوداني قافلة تجارية كانت في طريقها من ليبيا إلى شمال دارفور، بالقرب من منطقة الزرق، أثناء توقفها للراحة وتعبئة خزانات الوقود. وأسفر الهجوم عن مقتل السائق عمر آدم إبراهيم وإصابة ثلاثة من العاملين معه. وكانت القافلة تتكون من 14 شاحنة تجارية محملة بالسكر والدقيق والأرز والمكرونة والصابون السائل.

بتاريخ 6 يوليو، فرضت السلطات التابعة لحركة عبد الواحد محمد نور في مناطق سيطرتها بجبل مرة رسومًا سنوية على ممتلكات الأسر، وألزمت الشيوخ والعمد بتحصيلها وإصدار إيصالات مالية للمواطنين. وشملت الرسوم ألف جنيه عن كل رأس من الأغنام أو الماعز، وألفان جنيه عن كل حمار، خمسة آلاف جنيه عن كل حصان، وسبعة آلاف جنيه عن كل جمل أو ناقة. كما وجهت السلطات الشيوخ والعمد بمتابعة المنازل للتأكد من وجود الماشية داخلها، إضافة إلى تحصيل رسوم من المواطنين مقابل نقل المياه وسقاية مواشيهم من الآبار.

خلال شهر يوليو، سجلت عن وصول أعداد كبيرة من المواطنين إلى مدينة الطينة في طريقهم للجوء إلى دولة تشاد، وذلك على خلفية المعارك التي شهدتها منطقة أبو قمره بمحلية كرنوي. وبتاريخ 14 يوليو، طالبت جهات تابعة لحكومة تأسيس بنقاسم الإيرادات المحصلة من الأسواق ورسوم الأنشطة الإنسانية. وتشمل هذه الإيرادات رسوم التصديق وتصاريح العمل، ورسوم عبور البضائع والأنشطة التجارية داخل مناطق سيطرتها، مبررة ذلك بأنها شريك في توفير الحماية بمواقع النزوح في المحلية.



كما دعت هذه الجهات، يوم الاثنين، المنظمات الدولية والوطنية العاملة في المجال الإنساني بمنطقة طويلة إلى اجتماع في منطقة كورما الإدارية، الخاضعة لسيطرة حركة تحرير السودان – المجلس الانتقالي بقيادة الهادي إدريس وحاكم إقليم دارفور في حكومة السلام، لمناقشة احتياجات المناطق الأخرى خارج طويلة، خاصة احتياجات النازحين. وفي منطقة خزان تنجر، جنوبي طويلة، طالبت قوات الدعم السريع المتمركزة في منطقة تابت كذلك بالحصول على حصة من الإيرادات المالية التي تُحصَّل من بوابة قيربوس، وبوابة الشرطة الفيدرالية في تارني، والبوابة الخارجية المؤدية إلى منطقة تابت.

بتاريخ 14 يوليو، أقدم أربعة عناصر من حركة مسلحة متحالفة مع قوات الدعم السريع على اغتصاب فتاة تبلغ من العمر عشرين عامًا، وأكد المصدر الطبي الواقعة بعد الفحص. وتشير المعلومات إلى أن الجناة استدرجوا الضحية من معسكر كايم شرق معسكر طويلة العمدة بحجة نقلهم إلى منطقة باكارو. ووقع الحادث بعد الساعة السادسة مساءً، حيث تعرضت الضحية للاغتصاب ثم أُلقي بها في أحد الأودية، قبل أن يعثر عليها المواطنون. ونُقلت الناجية إلى المستشفى الرئيسي بمدينة طويلة وهي في حالة صحية حرجية، فيما أشارت التقارير الطبية الأولية إلى أن آثار الاعتداء كانت مدمرة. وقد فتحت أسرتها بلاغًا ضد المتهمين، وتم القبض عليهم، وهم الآن رهن الاحتجاز.

بتاريخ 20 يوليو، احترق جزء كبير من سوق منطقة الناييم، ودُمرت عربة مدنية، نتيجة غارة جوية نفذها طيران الجيش، وذلك عقب تمركز قوة كبيرة تابعة لقوات الدعم السريع داخل المنطقة. كما منعت القوات المواطنين من استخدام خدمة الإنترنت عبر (ستارلينك). ودخل أهالي المنطقة في مشادات مع القوة بسبب وجودها داخل المنطقة، معبرين عن رفضهم لذلك خشية أن يؤدي انتشارها إلى جعل المنطقة هدفًا جديدًا لطيران الجيش.

بتاريخ 21 يوليو، هربت فتاة تبلغ من العمر عشرين عامًا من قسم الولادة بمستشفى طويلة بعد أن أنجبت طفلة. كما أشارت المعلومات إلى تزايد حالات التخلي عن الأطفال حديثي الولادة داخل مواقع النزوح. وكانت الفتاة قد وصلت إلى المستشفى وهي في حالة مخاض، وأجريت لها عملية ولادة، إلا أن الطاقم الطبي فوجئ باختفائها مع مرافقتها، تاركة رضيعتها داخل المستشفى.

بتاريخ 22 يوليو، تم العثور على ثمان نساء، بينهن طفلات، كن قد تعرضن للاختطاف أثناء سفرهن من مدينة طويلة إلى شرق السودان، حيث احتجزهن عناصر يتبعون لقوات الدعم السريع وطالبوا بفدية مالية مقابل إطلاق سراحهن. وكانت النساء قد غادرن مدينة طويلة في بداية يوليو عبر الطريق الرابط بين كردفان ومدينة الدبة. وأفادت أسر المختطفات لاحقًا بأنهن نُقلن إلى مدينة الفاشر، وأن الخاطفين طالبوا بفدية قدرها 96 مليار جنيه سوداني مقابل إطلاق سراحهن، بواقع 12 مليار جنيه لكل شخص، بمن فيهن الطفلات القاصرات.



بتاريخ 24 يوليو، أُصيب 322 شخصًا إثر انقلاب سيارة كانت تقلهم من منطقة جبل عيسى شمال غربي المالحة إلى إحدى المزارع القريبة. وأسفر الحادث عن إصابات خطيرة لخمس أشخاص تم نقلهم إلى مستشفى المالحة لتلقي العلاج.

بتاريخ 25 يوليو، اعتقلت قوات الدعم السريع عددًا من المواطنين في مدينة كيكابية بتهمة تهريب الركاب إلى مناطق سيطرة الجيش السوداني. وتم الإفراج عن ستة منهم بعد ثلاثة أيام من الاعتقال، عقب دفع 500 ألف جنيه سوداني عن كل شخص، بينما لا يزال شخصان رهن الاعتقال. وتشير المعلومات إلى أن قائد اللواء الرابع، معلا عبد الله، يقف وراء حملة الاعتقالات، رغم أن أصحاب المركبات يعملون في مجال نقل الركاب منذ ما قبل اندلاع الحرب.

كما اعتقلت قوات الدعم السريع الأستاذ الربيع وعددًا من المعلمين من محلية كتم، بتهمة الانتماء إلى الحركة الإسلامية وصرف المرتبات الحكومية. وتم الإفراج عنهم لاحقًا بعد دفع ألف مليون جنيه سوداني عن كل شخص. وخلال الحوار الذي دار بين المعتقلين والقوة، أوضح المعتقلون أنهم غادروا كتم بسبب الانتهاكات، إلا أن قوات الدعم السريع ردت عليهم بأن مثل هذا التصرف يجب ألا يتكرر مستقبلاً.

3. أوضاع المجتمع المدني

بتاريخ 4 يوليو، أعرب المواطنون في محلية طويلة عن مخاوفهم من نفاذ الإمدادات الطبية، عقب قرار تعليق أنشطة منظمة أطباء بلا حدود الفرنسية. وذكر عدد من الأطباء العاملين بالمستشفى أن مخزون الأدوية قد ينفد خلال شهرين، خاصة أدوية الملاريا، ومسكنات الألم، وأدوية الأطفال، نتيجة توقف سلاسل الإمداد.

بتاريخ 8 يوليو، شهدت أسواق ولاية شمال دارفور ارتفاعًا حادًا في أسعار السلع الغذائية والمواد الاستهلاكية، وذلك عقب استهداف القافلة التجارية القادمة من ليبيا. وفي محلية أم كدادة، سجلت الأسعار زيادات غير مسبوقة خلال الأيام الماضية، الأمر الذي أدى إلى تراجع القدرة الشرائية للمواطنين، واقتصار مشتريات العديد من الأسر على الاحتياجات الأساسية.

وفي 8 يوليو أيضًا، وزع متطوعون في مجال العمل الإنساني وجبات غذائية على 3 آلاف نازح في مخيم دبة نايرة الجديدة، غالبيةهم من الأطفال والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة، بهدف التخفيف من الأوضاع الإنسانية الصعبة التي يعيشها النازحون. وأفادت المعلومات بأن هذه الوجبات الغذائية قُدمت بدعم من منظمة مسلمون حول العالم. كما تمكنت غرفة طوارئ الطينة من تقديم دعم دوائي للمركز الصحي بمنطقة طنطابية، بهدف تعزيز الخدمات الصحية المقدمة للمجتمع المستضيف والنازحين القادمين من منطقتي جرجيرة وكلبس.

بتاريخ 15 يوليو، استقبلت المراكز الصحية في طويلة عددًا من حالات الاشتباه بالإصابة بالكوليرا، وتم تسجيل حالتين إصابة مؤكدتين داخل العيادات الخارجية التابعة لمنظمة أليما في مخيم دبة نايرة الجديدة. وفي 15 يوليو أيضًا، انطلقت امتحانات الشهادة الابتدائية والمتوسطة بولاية شمال دارفور، حيث جلس 7,441 تلميذًا وتلميذة



للامتحانات في 14 محلية تقع تحت سيطرة قوات الدعم السريع، باستثناء محليات كرنوي، وأميرو، والطينة، وطويلة. وبلغ عدد الجالسين لامتحانات المرحلة الابتدائية 6,672 تلميذاً وتلميذة، فيما جلس 769 طالباً وطالبة لامتحانات المرحلة المتوسطة، موزعين على أكثر من 150 مركزاً للامتحانات.

وفي 15 يوليو، عثر مسافرون على سيارة معطلة في الصحراء الواقعة بين مدينة مليط بولاية شمال دارفور ومدينة الدبة بالولاية الشمالية، وبجوارها جثث عدد من الأشخاص، معظمهم من النساء والأطفال، بعد أن تقطعت بهم السبل إثر تعطل المركبة. وتشير المعلومات إلى أن عدد المتوفين بلغ 33 شخصاً، وكانوا قد غادروا في منتصف شهر مايو الماضي على متن سيارة من نوع إستايركس، إلا أن تعطلها في عمق الصحراء أدى إلى وفاتهم جميعاً.

بتاريخ 19 يوليو، عانى سكان محلية المالحة من نقص حاد في المواد الغذائية وارتفاع كبير في أسعار السلع الأساسية، نتيجة توقف إمدادات البضائع القادمة من الولاية الشمالية ودولة ليبيا بسبب الأوضاع الأمنية وإغلاق الطرق. وأدت هذه الأزمة إلى نزوح عدد من المواطنين نحو مدينة الدبة بالولاية الشمالية، وإلى مدينة أم درمان. كما شهدت المحلية تزايداً في حالات سوء التغذية، وانعداماً لمصادر مياه الشرب، وفشلاً للموسم الزراعي نتيجة شح الأمطار.

بتاريخ 21 يوليو، قامت المنظمة الدولية للهجرة بتوزيع وتركيب 3 آلاف خيمة في معسكر دبة نايرة، بدعم من هيئة إدارة الكوارث والطوارئ التركية (AFAD). وبتاريخ 26 يوليو، اشتكى أكثر من 90 عاملاً في المراكز الصحية والعيادات المتنقلة بمواقع النزوح في محلية طويلة من عدم صرف رواتبهم منذ ثلاثة أشهر، محذرين من انعكاس ذلك على أوضاعهم المعيشية واستمرار تقديم خدمات الرعاية الصحية للأطفال والأمهات داخل المخيمات. وأرجعت المعلومات سبب تأخر صرف الرواتب إلى أن المنظمات الوطنية العاملة في قطاعي التغذية والصحة، والمدعومة من منظمة اليونيسف، تقوم بصرف مستحقات العاملين عبر شركات وسيطة تتأخر في تحويل المدفوعات.

بتاريخ 27 يوليو، أعرب مزارعون وسكان في محلية طويلة عن مخاوفهم من فشل الموسم الزراعي نتيجة تأخر هطول الأمطار، محذرين من الآثار السلبية لذلك على الأمن الغذائي، في ظل اعتماد آلاف النازحين والعائدين على الزراعة، بالتزامن مع تراجع المساعدات الإنسانية. وفي منطقة تبرأ، أفاد المواطنون بأنهم أكملوا استعداداتهم للموسم الزراعي مبكراً هذا العام، إلا أن تأخر الأمطار زاد من مخاوفهم بشأن نجاح الموسم.

كما أفادت المعلومات بأن صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) الذي كان يدعم في السابق صندوق إعانة المرضى (PHF) قرر هذه المرة تحويل الدعم إلى منظمة سابا (تجمع الأطباء السودانيين بأمريكا) لتنفيذ مشروع المساحات الآمنة للنساء والفتيات (WGSS) في مدينة مليط، إلا أن قوات الدعم السريع رفضت السماح للمنظمة بتنفيذ المشروع في المنطقة.



Sudan Rights
Watch Network



ثانياً: ولاية غرب دارفور





1. الوضع الأمني

شهدت ولاية غرب دارفور خلال النصف الأول من شهر يوليو 2026 تصاعداً في التطورات الأمنية والعسكرية، حيث أدت التحركات العسكرية المتزايدة في عدد من المحاور إلى ارتفاع مستوى المخاطر على المدنيين وحركة الوصول الإنساني، خاصة في المناطق الشمالية والغربية من الولاية. خلال هذا الشهر، شهدت منطقة كلبس ومحيطها تطورات عسكرية تمثلت في تحركات لقوات الدعم السريع، حيث أفادت التقارير بسيطرة قوات الدعم السريع على مدينة كلبس في 10 يوليو، مع استمرار التحركات العسكرية في المناطق الواقعة شمال وغرب الولاية، خاصة في محاور كلبس، أبو سروج، سربا وكرينك، الأمر الذي انعكس على الوضع الأمني والإنساني وزاد من احتمالات حدوث تغيرات ميدانية إضافية.

وتفيد تقارير ميدانية بوقوع عمليات نهب للممتلكات في عدد من القرى الواقعة حول كلبس، شملت سرقة المواشي والمحاصيل الزراعية والمركبات وممتلكات السكان، كما وردت تقارير عن مقتل أحد القيادات الدينية المحلية خلال تلك الأحداث، إضافة إلى نزوح عدد من الأسر إلى مناطق أخرى نتيجة تدهور الوضع الأمني. كما وردت معلومات من مصادر محلية تشير إلى تنفيذ حملات توقيف واعتقال لعدد من المدنيين داخل مدينة الجنيينة، مع وجود ادعاءات بأن بعض هذه الإجراءات استهدفت أفراداً على أساس الانتماء القبلي، إلا أن هذه المعلومات لا تزال بحاجة إلى تحقق مستقل من جميع تفاصيلها.

وتشير تقارير ميدانية إلى تعرض بعض المجتمعات المحلية لضغوط مرتبطة بالمشاركة في الأنشطة العسكرية، وهي معلومات تحتاج كذلك إلى مزيد من التحقق والمتابعة من الجهات المختصة. وقد تسببت هذه التطورات في زيادة المخاوف وسط السكان، وانخفاض الحركة التجارية في بعض المناطق، وارتفاع احتمالات النزوح، إلى جانب زيادة التحديات التي تواجه المنظمات الإنسانية في الوصول إلى المجتمعات المتأثرة، خاصة في المناطق الشمالية والغربية من الولاية.

وبناءً على المعطيات المتوفرة، لا يزال الوضع الأمني في ولاية غرب دارفور يتسم بدرجة عالية من الهشاشة، مع استمرار المخاطر الأمنية واحتمالات حدوث تطورات جديدة خلال الفترة المقبلة، الأمر الذي يستدعي مواصلة المتابعة الأمنية، وإجراء تقييمات دورية للمخاطر قبل تنفيذ أي تحركات ميدانية، مع تحديث خطط الطوارئ وإدارة المخاطر لضمان سلامة العاملين واستمرار تقديم المساعدات الإنسانية للمجتمعات المتأثرة قدر الإمكان.

وخلال النصف الثاني من شهر يوليو 2026، شهدت الولاية، استمراراً في حالة عدم الاستقرار الأمني، وذلك نتيجة استمرار التطورات العسكرية والتحركات الميدانية في عدد من مناطق الولاية، خاصة في المناطق الشمالية والشرقية من محلية كلبس والمناطق القريبة من الشريط الحدودي. وقد تميزت هذه الفترة بارتفاع مستوى النشاط العسكري، مع تسجيل عدد من الأحداث الأمنية التي كان لها تأثير مباشر على الوضع العام، وحركة السكان، والأنشطة الاقتصادية، والوصول الإنساني إلى بعض المناطق المتأثرة. خلال هذه الفترة،



شهدت مناطق مختلفة من الولاية تحركات عسكرية متبادلة بين الأطراف المسلحة، حيث تركز جزء كبير من النشاط في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية، خاصة المناطق القريبة من محلية كلبس والمناطق الحدودية. وتفيد معلومات ميدانية بوقوع استهدافات لمواقع ذات طابع عسكري، شملت نقاط تجمع وانتشار، إضافة إلى تحركات للقوات البرية في عدد من المناطق. وقد أدت هذه التطورات إلى تغيرات في المشهد الأمني المحلي، مع زيادة مستوى الحذر بين المجتمعات الموجودة بالقرب من مناطق الأحداث. كما شهدت محلية كلبس خلال النصف الثاني من يوليو عدداً من التطورات الأمنية، حيث تم الإبلاغ عن وقوع مواجهات وأعمال عسكرية في بعض المناطق، نتج عنها أضرار مادية شملت عدداً من الآليات والمعدات العسكرية، إضافة إلى تسجيل خسائر بشرية بين العناصر المسلحة وفقاً للمعلومات الواردة من المصادر المحلية.

وقد ساهمت هذه الأحداث في رفع مستوى التوتر الأمني في المنطقة، خاصة في القرى والمجتمعات القريبة من مواقع العمليات. وتشير معلومات ميدانية إلى استمرار النشاط العسكري في مناطق شمال كلبس والمناطق المجاورة، مع تسجيل تحركات ميدانية واستهداف مواقع مختلفة. كما أفادت بعض المصادر بحدوث عمليات قصف أو استهداف من مسافات بعيدة لبعض المواقع، الأمر الذي أدى إلى تأثيرات على الوضع الأمني العام، ودفع بعض السكان إلى اتخاذ تدابير احترازية وتقليل الحركة في المناطق التي تشهد نشاطاً عسكرياً.

وفي المناطق الحدودية بين السودان وتشاد، استمر الوضع الأمني في التأثر بالتطورات الداخلية، وذلك بسبب طبيعة المنطقة التي تشهد حركة سكانية وتجارية مستمرة بين المجتمعات الحدودية. وقد ظلت المخاوف قائمة بشأن تأثير التوترات الأمنية على حركة المواطنين، والتجارة المحلية، وتنقل الرعاة والمجتمعات التي تعتمد على الموارد المشتركة في المناطق الحدودية. كما شهدت بعض المناطق الريفية في غرب دارفور تحديات أمنية مرتبطة بضعف الاستقرار وصعوبة الوصول إلى الخدمات الأساسية.

وقد أثر الوضع الأمني على قدرة السكان في بعض المناطق على ممارسة أنشطتهم اليومية بصورة طبيعية، خاصة في المناطق التي شهدت تحركات عسكرية أو كانت قريبة من مواقع التوتر. كما واجهت بعض الأسر صعوبات مرتبطة بالحصول على الاحتياجات الأساسية نتيجة القيود المفروضة على الحركة وصعوبة التنقل. من الجانب الإنساني، أدى استمرار التوترات الأمنية إلى زيادة الاحتياجات المتعلقة بالحماية والمساعدات الإنسانية، خاصة للأسر المتضررة والمجتمعات التي تستضيف أعداداً من النازحين.

كما واجهت الجهات الإنسانية تحديات مرتبطة بالوصول إلى بعض المناطق بسبب الظروف الأمنية، مما أثر على سرعة تقديم الدعم والخدمات في المناطق الأكثر تأثراً. وشملت الآثار الإنسانية للوضع الأمني خلال هذه الفترة زيادة المخاوف لدى السكان، وتراجع النشاط التجاري في بعض المناطق، وتأثر الأسواق المحلية بسبب صعوبة حركة البضائع والأشخاص. كما أدى استمرار حالة عدم اليقين إلى حاجة المجتمعات المحلية إلى مزيد من الدعم في مجالات الحماية، والخدمات الأساسية، والمتابعة الأمنية المستمرة.



وبالنظر إلى طبيعة التطورات خلال النصف الثاني من يوليو، يمكن وصف الوضع الأمني في ولاية غرب دارفور بأنه وضع متقلب، يتأثر بشكل مباشر بحركة القوات والتطورات العسكرية في المناطق الشمالية والحدودية. ولا تزال بعض المناطق بحاجة إلى متابعة ميدانية مستمرة بسبب احتمالية حدوث تغيرات سريعة في الوضع الأمني، خاصة في المناطق التي تشهد نشاطاً عسكرياً متكرراً.

كما تشير المعطيات إلى أن استمرار التوترات الأمنية قد يؤدي إلى مزيد من الضغوط على المجتمعات المحلية، خاصة فيما يتعلق بحركة السكان، واستمرار الخدمات الأساسية، وقدرة المنظمات الإنسانية على تنفيذ برامجها بصورة منتظمة. لذلك تظل الحاجة قائمة لتعزيز آليات الرصد والمتابعة، وتبادل المعلومات بين الجهات ذات الصلة، والعمل على تقليل تأثير الوضع الأمني على المدنيين. وبناءً على التطورات المسجلة خلال الفترة محل التقرير، فإن السيناريو المتوقع خلال الفترة القادمة يرتبط بدرجة كبيرة بمستوى النشاط العسكري في المناطق الشمالية والحدودية من الولاية. وفي حال استمرار العمليات والتحركات المسلحة، فمن المتوقع استمرار التحديات المتعلقة بالأمن الإنساني وحركة السكان. أما في حال انخفاض مستوى التوتر، فقد يساعد ذلك في تحسين ظروف الحركة وعودة جزء من الأنشطة اليومية تدريجياً.

2. انتهاكات حقوق الإنسان

شهدت مدينة الجنيينة خلال النصف الأول من شهر يوليو 2026 حالة من التوتر السياسي والأمني المرتبط بالتطورات العسكرية في شمال ولاية غرب دارفور، حيث انعكست التحركات الميدانية وتغيرات السيطرة في بعض المناطق على الأوضاع داخل المدينة، وسط تزايد المخاوف بين السكان من احتمال توسع نطاق العمليات العسكرية. وخلال الشهر، استمرت السلطات المحلية والإدارات القائمة في إدارة الشؤون المدنية في اتخاذ عدد من الإجراءات الأمنية داخل مدينة الجنيينة، شملت تشديد الإجراءات في بعض المواقع، وتكثيف نقاط التفتيش، وتعزيز الرقابة على حركة المواطنين، الأمر الذي انعكس على النشاط اليومي وحركة الأسواق والمؤسسات العامة.

كما تشير تقارير محلية إلى زيادة إجراءات التحقق والتوقيف في بعض الأحياء، مما ساهم في ارتفاع مستوى القلق والتوتر بين السكان. كما برزت مخاوف من تصاعد الاحتقان المجتمعي في ظل استمرار النزاع، مع ورود معلومات من مصادر محلية عن توقيف عدد من المدنيين داخل مدينة الجنيينة، إضافة إلى ادعاءات بفرض ضغوط على بعض المجتمعات المحلية للمشاركة في الأنشطة العسكرية، ولم يتم التحقق بصورة مستقلة من جميع هذه الادعاءات.

كما استمرت القيود الأمنية في التأثير على حركة المدنيين والوصول إلى الخدمات، بينما أدى استمرار التوتر إلى زيادة المخاوف من موجات نزوح جديدة، خاصة بعد التطورات العسكرية في محلية كلبس والمناطق الشمالية من الولاية. وفي إطار الجهود الرسمية للحد من المخاطر على المدنيين، دعا والي ولاية غرب دارفور الجنرال بحر الدين آدم كرامة المواطنين إلى الابتعاد عن مناطق الاشتباه وعدم الاقتراب من المواقع العسكرية،



حفاظاً على سلامتهم، كما حث السكان على الالتزام بالإرشادات الأمنية والتعاون مع الجهات المختصة لتقليل المخاطر الناتجة عن العمليات العسكرية. وقد أسهم قرار الحكومة السودانية بتمديد فتح معبر أدري الحدودي مع تشاد حتى 30 سبتمبر 2026 في تعزيز التوقعات باستمرار تدفق المساعدات الإنسانية إلى إقليم دارفور، رغم استمرار التحديات الأمنية التي تؤثر على حركة الإغاثة داخل بعض المناطق.

وخلال النصف الثاني لـ يوليو 2026، شهدت الولاية استمراراً في حالة عدم الاستقرار الأمني، نتيجة تداخل عدد من العوامل الأمنية والعسكرية، إلى جانب ارتفاع معدلات الحوادث الجنائية وتزايد المخاوف المتعلقة بأوضاع حقوق الإنسان. وقد انعكست هذه التطورات بصورة مباشرة على حياة المواطنين وحركتهم اليومية، خاصة في مدينة الجنيينة والمناطق الواقعة على الطرق الرابطة بين عاصمة الولاية والمناطق الحدودية. خلال هذه الفترة، استمر الوضع الأمني في الولاية بالتأثر بالتطورات العسكرية والتحركات الميدانية في عدد من المناطق، خاصة المناطق الشمالية والحدودية ومحلية كلبس. وشهدت بعض المناطق نشاطاً عسكرياً وتحركات للقوات المختلفة، الأمر الذي ساهم في استمرار حالة التوتر الأمني، وزيادة الحاجة إلى المتابعة الميدانية المستمرة لضمان حماية المدنيين وتقليل آثار هذه التطورات على المجتمعات المحلية. وفي ظل تصاعد المخاوف الأمنية، أعلنت السلطات المحلية فرض حظر للتجوال داخل الولاية يبدأ من الساعة الثامنة مساءً وحتى الساعة السادسة صباحاً من اليوم التالي، ولمدة شهر. وجاء القرار في إطار الإجراءات الأمنية المتخذة للحد من تزايد حالات الانفلات الأمني والجرائم المرتبطة بالسرقات والاعتداءات التي شهدتها عدد من مناطق الولاية خلال الفترة الأخيرة. وقد أدى فرض حظر التجوال إلى تغييرات في نمط حركة المواطنين والأنشطة اليومية، حيث أصبح السكان أكثر حرصاً على إنهاء أعمالهم والتنقل قبل ساعات الحظر، كما تأثرت بعض الأنشطة التجارية والخدمية التي تعتمد على الحركة المسائية.

ورغم أن الإجراءات تهدف إلى تعزيز الوضع الأمني، إلا أنها شكلت تحدياً إضافياً لبعض المواطنين، خاصة أولئك الذين تربط أعمالهم أو تنقلاتهم بالفترة المسائية. وخلال النصف الثاني من شهر يوليو، تم تسجيل ارتفاع في حالات الانفلات الأمني ووقوع عمليات سرقة في عدد من المناطق داخل الولاية، الأمر الذي أدى إلى زيادة حالة القلق وسط المواطنين، خاصة في مدينة الجنيينة وبعض المناطق الطرفية. وقد أثرت هذه الحوادث على الشعور العام بالأمان، ودفع ذلك بعض الأسر إلى تقليل حركتها واتخاذ تدابير احترازية في حياتها اليومية.

وتم تسجيل عدد من حالات الاعتقال خلال الفترة، شملت مواطنين أثناء تنقلهم داخل الولاية أو عبر الطرق المؤدية إلى المناطق الحدودية. وأثارت هذه الاعتقالات مخاوف مرتبطة بالإجراءات المتبعة أثناء التوقيف وظروف الاحتجاز، خاصة في الحالات التي لم تتوفر فيها معلومات كافية حول أسباب الاعتقال أو الإجراءات القانونية المصاحبة له. ومن بين الحالات التي تم الإبلاغ عنها، حادثة اعتقال صاحب فرن في حي السلام بمدينة الجنيينة، ويدعى (هارون)، إضافة إلى عدد من العاملين معه داخل الفرن. وبحسب المعلومات المتوفرة، فقد تم احتجازهم لمدة أسبوع، قبل إطلاق سراحهم مقابل دفع مبلغ مالي قدره 400 ألف لكل شخص.



وتتير هذه الحادثة مخاوف متعلقة باستخدام الاحتجاز كوسيلة للحصول على مبالغ مالية، وما لذلك من تأثير على حقوق الأفراد وسيادة الإجراءات القانونية. كما تم تسجيل حالة اعتقال أخرى لأحد المواطنين أثناء سفره من مدينة الجنيينة إلى مدينة أدري. والمعتقل هو أحد أبناء الولاية ويقيم حالياً في ألمانيا، وكان قد عاد إلى الجنيينة بغرض زيارة أسرته وأقاربه. وأثناء رحلة عودته، تم توقيفه في إحدى نقاط التفتيش بمنطقة البوابة الأخيرة في أديكونق الحدودية، ومن ثم تم نقله إلى سجن دقريس بمدينة نيالا.

وبحسب مصادر محلية، فقد خضع المعتقل للاستجواب، كما تم تفتيش هاتفه الشخصي، حيث أشارت المعلومات إلى العثور على مراسلات مع أحد الضباط في الخرطوم، وهو ما قيل إنه كان سبباً في استمرار احتجازه. ولا تزال المعلومات حول وضعه القانوني والإجراءات المتخذة بحقه محدودة حتى تاريخ إعداد التقرير.

وفي حادثة أخرى، تم الإبلاغ عن اعتقال المواطن أبوبكر محمد الحاج، البالغ من العمر 28 عاماً، بعد عودته من شرق تشاد، حيث كان قد ذهب إلى أحد المعسكرات هناك للقاء زوجته وأطفاله. وأثناء عودته إلى مدينة الجنيينة، تم توقيفه في إحدى نقاط التفتيش، وتم تفتيش هاتفه الشخصي. وقد تم العثور في هاتفه على صورة لأحد أقاربه، وهو جندي في الجيش السوداني كان قد توفي خلال المعارك التي شهدتها مدينة الجنيينة قبل سنوات. وعلى خلفية ذلك تم اعتقاله، ولم تتوفر معلومات مؤكدة حول موعد الإفراج عنه أو الإجراءات القانونية المتخذة بحقه حتى إعداد هذا التقرير.

كما شهدت الطرق الرابطة بين الجنيينة والمناطق الحدودية، خاصة الطريق المؤدي إلى أديكونق، تشديداً في الإجراءات الأمنية، مع زيادة نقاط التفتيش وعمليات الفحص للمسافرين. ورغم أهمية هذه الإجراءات في ظل الظروف الأمنية الحالية، إلا أن استمرار عمليات التوقيف والفحص دون وضوح كافٍ حول المعايير والإجراءات القانونية يظل مصدر قلق لدى المواطنين. وفيما يتعلق بالوضع على الحدود، شهدت بوابة أديكونق الحدودية مع جمهورية تشاد تطورات أثرت على حركة العبور خلال الفترة.

فقد تم إغلاق البوابة بصورة مؤقتة عقب حادثة توقيف أحد التجار التشاديين في منطقة أديكونق، مما أدى إلى توقف حركة التنقل والتبادل التجاري عبر المعبر لفترة محدودة. وقد تسبب إغلاق المعبر في حالة من القلق وسط المواطنين والتجار، نظراً للأهمية الاقتصادية والاجتماعية التي تمثلها بوابة أديكونق بالنسبة للسكان في المناطق الحدودية، حيث تعتمد شريحة واسعة من المجتمعات المحلية على حركة التجارة والتنقل بين غرب دارفور والمناطق التشادية المجاورة.

وبحسب معلومات ميدانية، تم لاحقاً إعادة فتح البوابة واستئناف حركة العبور بعد معالجة أسباب الإغلاق، إلا أن الحادثة عكست مدى تأثير الحركة الحدودية بالوضع الأمني والإجراءات المرتبطة بالمعابر، كما أظهرت الحاجة إلى تعزيز التنسيق بين الجهات المختصة لضمان استمرار الحركة الطبيعية وتقليل تأثير أي حوادث أمنية على المدنيين والتجارة.



3. أوضاع المجتمع المدني

خلال النصف الأول من شهر يوليو، شهدت مدينة الجنيينة، استمراراً في نشاط المجتمع المدني والجهود الإنسانية الرامية إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان والنازحين، وذلك رغم التحديات الأمنية واللوجستية المتزايدة التي تواجه ولاية غرب دارفور. وواصلت المنظمات الإنسانية الدولية والوطنية تنفيذ تدخلاتها في مجالات الأمن الغذائي، والخدمات الصحية، والدعم الإنساني، بهدف تعزيز قدرة المجتمعات المتأثرة على مواجهة الظروف الراهنة.

وساهم استمرار فتح معبر أدري الحدودي في تحسين حركة الإمدادات الإنسانية وتعزيز وصول المساعدات إلى الولاية، حيث استقبلت ولاية غرب دارفور عدداً من الشاحنات المحملة بالمواد الغذائية والإمدادات الإنسانية، من بينها مساعدات مقدمة من برنامج الأغذية العالمي (WFP) ومنظمة الإغاثة الكاثوليكية (CRS) وتم توزيع جزء من هذه المساعدات على المستفيدين في عدد من أحياء مدينة الجنيينة، خاصة المناطق الشمالية والجنوبية، فيما تم تخزين كميات إضافية داخل مخازن الولاية تمهيداً لتوزيعها وفق الأولويات والاحتياجات المحددة ضمن الخطط الإنسانية المعتمدة.

كما واصلت المنظمات والجمعيات الوطنية دورها في دعم المجتمعات المحلية وتنفيذ أنشطة الإغاثة والمبادرات الإنسانية، بالرغم من القيود المرتبطة بالوضع الأمني. ومن أبرز هذه المبادرات استمرار غرفة طوارئ الجنيينة في تقديم وجبات غذائية يومية للمرضى والمرافقين داخل مستشفى الجنيينة، وهو نشاط استمر لأكثر من شهر وأسهم في دعم الفئات الأكثر احتياجاً وتخفيف الأعباء عن الأسر المتضررة. وعلى الرغم من التحسن النسبي في تدفق المساعدات الإنسانية خلال الفترة الأخيرة، لا تزال الاحتياجات الإنسانية في ولاية غرب دارفور مرتفعة نتيجة استمرار النزوح، وتدهور الأوضاع المعيشية، والضغط المتزايد على الخدمات الأساسية.

الأمر الذي يتطلب مواصلة الدعم الإنساني وتعزيز التنسيق بين المنظمات الدولية والوطنية والجهات المحلية لضمان وصول المساعدات إلى جميع الفئات المستهدفة بصورة منتظمة وفعالة. وبشكل عام، يعكس أداء المجتمع المدني خلال الفترة المشمولة بالتقرير استمرار الالتزام بتقديم الخدمات الإنسانية وتعزيز الاستجابة المحلية، مستفيداً من تحسن حركة الإمدادات عبر معبر أدري، مع استمرار الحاجة إلى توسيع نطاق التدخلات الإنسانية لمواجهة الاحتياجات المتزايدة للسكان والمجتمعات المتأثرة في الولاية.

فيما شهدت الولاية، خلال النصف الثاني من يوليو، استمراراً في نشاط منظمات المجتمع المدني والجمعيات المحلية، رغم التحديات الأمنية والإنسانية التي تواجه الولاية. وقد تركزت معظم أنشطة هذه الجهات في مجالات الاستجابة الإنسانية، والدعم الاجتماعي، وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، خاصة الفئات الأكثر تأثراً بالظروف الراهنة.



وفي ظل استمرار الضغوط الناتجة عن الأوضاع الأمنية والاقتصادية، لعبت منظمات المجتمع المدني دوراً مهماً في سد بعض الاحتياجات الأساسية داخل الولاية، من خلال تنفيذ تدخلات مجتمعية تهدف إلى تخفيف آثار الأزمة، ودعم الفئات المحتاجة، وتعزيز التماسك الاجتماعي بين مكونات المجتمع المحلي.

خلال هذه الفترة، واصلت عدد من الجمعيات والمنظمات المحلية تنفيذ أنشطة إنسانية واجتماعية في مدينة الجبينة والمناطق الأخرى، شملت أنشطة للأطفال والنساء والشباب، إضافة إلى تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للمجتمعات المتأثرة بالأوضاع الحالية. وفي إطار الأنشطة المجتمعية، تم تنفيذ عدد من البرامج الترفيهية والداعمة للأطفال عبر مراكز مجتمعية، حيث شملت الأنشطة الرياضية والثقافية والترفيهية التي تهدف إلى توفير مساحات آمنة للأطفال وتحسين حالتهم النفسية والاجتماعية.

وشملت هذه الأنشطة مشاركة الأطفال واليافعين والنساء، إضافة إلى تنظيم فعاليات تهدف إلى تعزيز التواصل المجتمعي. كما نفذت بعض الجهات أنشطة رياضية وترفيهية للأطفال والناشئين، من بينها أنشطة كرة القدم، والكرة الطائرة، وتركيب المكعبات، وألعاب الطوق، والرسم، والأنشطة الجماعية المختلفة. وقد استهدفت هذه البرامج فئات عمرية متعددة، بما ساهم في توفير بيئة إيجابية للأطفال وتقليل الآثار النفسية والاجتماعية الناتجة عن الظروف الصعبة التي تمر بها الولاية.

وفي جانب الدعم النفسي والاجتماعي، تم تنفيذ جلسات فردية وجماعية استهدفت عدداً من النساء والفتيات، بهدف تقديم الدعم النفسي والاجتماعي وتعزيز القدرة على التعامل مع التحديات المرتبطة بالظروف الحالية. وتعتبر هذه الأنشطة من التدخلات المهمة في ظل ارتفاع الاحتياجات النفسية والاجتماعية بين المجتمعات المتأثرة بالأزمات. كما استمرت بعض المبادرات المجتمعية في تقديم خدمات مباشرة للمواطنين، ومن أبرزها نشاط غرفة طوارئ ولاية غرب دارفور، التي واصلت جهودها داخل الولاية في تقديم الدعم للمرضى والمرافقين داخل مستشفى الجبينة التعليمي.

وشملت هذه الجهود توفير وجبات غذائية للمرضى ومرافقيهم، في إطار الاستجابة للاحتياجات اليومية للفئات التي تواجه صعوبات في توفير الغذاء أثناء فترة العلاج أو مرافقة المرضى. ويأتي نشاط غرفة الطوارئ في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي أثرت على قدرة بعض الأسر على تحمل تكاليف العلاج والإقامة بالقرب من المؤسسات الصحية، حيث ساهم هذا التدخل في تخفيف جزء من الأعباء عن المرضى والمرافقين، ودعم الخدمات الاجتماعية داخل المستشفى. كما شهدت الولاية استمرار بعض المبادرات المرتبطة بالحماية والدعم الإنساني، بالتنسيق مع الجهات العاملة في المجال الإنساني، بهدف الوصول إلى الفئات الأكثر احتياجاً وتقديم خدمات تتناسب مع طبيعة الظروف الحالية.

وفي الجانب الاقتصادي والاجتماعي، شهدت مدينة الجبينة خلال الفترة محل التقرير بعض الأنشطة المرتبطة بمحاولة تنشيط القطاع المصرفي والتجاري، حيث تم الإعلان عن ترتيبات لافتتاح عدد من البنوك الجديدة داخل المدينة، في ظل الحاجة إلى تعزيز الخدمات المالية بعد التأثيرات التي شهدتها القطاع المصرفي خلال



**Sudan Rights
Watch Network**

الفترة الماضية. ومن المتوقع أن يساهم توسع الخدمات المصرفية في تحسين حركة المعاملات المالية ودعم النشاط التجاري داخل الولاية.

ورغم استمرار هذه الأنشطة الإيجابية، تواجه الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني عدداً من التحديات، من أبرزها الوضع الأمني المتقلب، وصعوبة الحركة والوصول إلى بعض المناطق، ومحدودية الموارد المتاحة مقارنة بحجم الاحتياجات الإنسانية المتزايدة. كما تؤثر الظروف الاقتصادية وارتفاع تكاليف التشغيل على قدرة العديد من المبادرات المحلية على الاستمرار بنفس المستوى. كما يمثل التنسيق بين المنظمات المحلية والجهات الإنسانية الدولية والمحلية عاملاً مهماً لضمان وصول المساعدات والخدمات إلى أكبر عدد ممكن من المستفيدين، خاصة في ظل استمرار الاحتياجات المتعلقة بالصحة، والحماية، والدعم النفسي والاجتماعي، والغذاء.





ثالثاً: ولاية شرق دارفور

Incident statistics _ East Darfur

Injured Children injured Muder / Civilen Killing

Eldain 5

Created with Datawrapper

1. الوضع الأمني

بتاريخ الأول من يوليو، وقع حادث قتل شمال مدينة الضعين، شرق زريبة المواشي القديمة، أسفر عن مقتل مواطن يبلغ من العمر 38 عامًا وإصابة شخص آخر، وذلك على يد مجهولين مسلحين كانوا يستقلون دراجة نارية.

وفي 6 يوليو، تعرضت مجموعة من المواطنين لعملية نهب مسلح خلال ساعات المساء، نفذها ثمانية مسلحين، كان بعضهم يرتدي زي قوات الدعم السريع بينما كان آخرون ملثمين. ووقع الحادث في حوالي الساعة الثامنة مساءً، بالتزامن مع هطول الأمطار وعاصفة ترابية. ووفقًا لشهود عيان، تمركز المسلحون بالقرب من محطة السكة الحديد، حيث اعترضوا المارة وقاموا بتهديدهم بالسلاح ونهبهم.

بتاريخ 10 يوليو، تعرض الشاب حسن إبراهيم حامد، البالغ من العمر 32 عامًا، لعملية نهب مسلح بالقرب من استاد مدينة الضعين الواقع في حي المطار. ووقع الحادث أثناء عودته من موقع لتوفير خدمة شبكة الواي فاي، حيث اعترض طريقه أربعة مسلحين حاولوا الاستيلاء على ممتلكاته تحت تهديد السلاح. وعندما قاومهم، تعرض لطعنتين، كما اعتدى عليه الجناة بالضرب بمؤخرة بندقية، مما تسبب في إصابته بكسر في المرفق. وعند تجمع سكان الحي، لاذ المسلحون بالفرار دون التعرف على هوياتهم.

بتاريخ 13 يوليو، أقدم أحد جنود قوات الدعم السريع، العائد من صفوف القتال، على تفجير عبوة (قرنيت) داخل سوق الضعين الكبير، مما أدى إلى مقتله وإصابة نحو خمسة أشخاص كانوا بالقرب من موقع الانفجار.

بتاريخ 16 يوليو، نفذت قوات تتبع للدعم السريع حملات لمكافحة الجريمة وحمل السلاح وارتداء "الكدمول" داخل مدينة الضعين وأسواقها. ووفقًا لإفادات مواطنين، فإن هذه القوة قدمت من ولاية جنوب دارفور بهدف بسط الأمن. إلا أن المصادر أفادت بأن القوة مارست استخدامًا مفرطًا للقوة في التعامل مع المتهمين والشباب،





وشملت ممارساتها الضرب، وحلاقة رؤوس المحتجزين، وغيرها من الأساليب التي تدل على العنف. كما وقع اشتباك بينها وبين مجموعة من الشباب في موقف نياالا، غرب المدينة، بحي العرب.

بتاريخ 22 يوليو، تعرض المواطن عبدالرحمن يحيى للقتل على يد مجهولين في شمال غرب مدينة الضعين، كما تعرضت سيارته من طراز Atos للنهب. ووفقاً لمصدر مطلع، حملت أسرة القتيل مالك السيارة مسؤولية الحادث، وتم فتح بلاغ في القضية، وأودع مالك السيارة السجن لاستكمال الإجراءات القانونية.

2. انتهاكات حقوق الانسان

بتاريخ 8 يوليو، تعرض الشاب النذير، مدير مكتب منظمة يد العون السودانية بالإنابة، لعملية اختطاف نفذتها مجموعة مجهولة، وذلك في حوالي الساعة العاشرة مساءً. ووقع الحادث بعد مغادرته ساحة الحرية بالقرب من مستشفى الضعين بوسط المدينة، حيث تم اقتياده مع سيارته إلى جهة مجهولة. وبعد اختفائه، تواصل الخاطفون مع أسرته باستخدام هاتفه الشخصي، وطالبوا بدفع فدية قدرها 40 مليون جنيه سوداني. ووفقاً لمصدر بالمنظمة، أطلق سراحه بعد سداد المبلغ المطلوب، وذلك عقب قضائه نحو خمسة أيام في الاختفاء القسري.

بتاريخ 12 يوليو، اعتقلت قوات الدعم السريع الشاب حسن آدم حسن من داخل دكانه بسوق الأوقاف، ووجهت إليه اتهامات بطباعة العملات والاتجار بالدولار. وبعد اعتقاله، قامت القوات بحلاقة رأسه ووضعته مع متهمين في قضايا جنائية. وبعد عرضه على المستشار، فُرضت عليه غرامة مالية قدرها 1,500 جنيه سوداني.

وفي اليوم نفسه، قامت مجموعة مسلحة ترتدي زي قوات الدعم السريع وتستقل عربة قتالية باقتياد عدد من الشباب من حي التضامن شرق السوق، بحجة وجود بلاغات مدونة ضدهم. كما استولت المجموعة على حقيبتين تحتويان على مبلغ 200 مليون جنيه سوداني، تعودان إلى حبيب عبدالرحمن، وهو تاجر سجاجير بسوق الضعين. وفي وقت لاحق من الليلة نفسها، أطلق سراح ستة من الشباب بعد مصادرة هواتفهم وإنزالهم غرب مدينة الضعين، بينما أبقى على حبيب عبدالرحمن رهن الاحتجاز. وخلال فترة احتجازه، أُجبر على فتح حسابه البنكي وسحب كامل الرصيد الموجود فيه، قبل أن يُطلق سراحه بعد خمسة أيام في منطقة الجلابي شرق المدينة.

بتاريخ 22 يوليو، اقتادت قوات الدعم السريع المواطن عمر الهادي من مكان عمله بمدينة الضعين إلى أحد مقارها، حيث قامت بتفتيش هاتفه ووجهت إليه اتهاماً بالتواصل مع أفراد يتبعون للقوات المسلحة. وبعد احتجازه لمدة خمسة أيام، أطلق سراحه عقب دفع غرامة مالية قدرها 5 ملايين جنيه سوداني، كما أُجبر على عدم التحدث عن أسباب احتجازه أو الغرامة التي فُرضت عليه. ووفقاً لمقربين منه، فقد احتُجز داخل زنزانة تضم أكثر من 60 متهمًا في ظروف وُصفت بأنها غير إنسانية.

3. أوضاع المجتمع المدني

بتاريخ 2 يوليو، قامت غرفة طوارئ جاد السيد النسوية التابعة لمحلية أبو كارنكا بتوزيع مواد إيواء على 150 أسرة في معسكر اللاجئين، وذلك بدعم من مجلس تنسيق العمل القاعدي – شرق دارفور. وبتاريخ 4 يوليو،



نظمت غرفة طوارئ معسكر النيم (B) جلسة للدعم النفسي استهدفت المتطوعين، بهدف تعزيز قدراتهم، وتقوية الغرف النسوية، ودعم المساحات الآمنة.

بتاريخ 5 يوليو، نفذت غرفة طوارئ معالي التابعة لمحلية عسلاية مشروعًا لتوزيع التقاوي المحسنة لصغار المزارعين، بهدف دعم العملية الإنتاجية والحد من الفقر في المنطقة. وبتاريخ 7 يوليو، نفذت غرفة طوارئ التهمة المنقاية بمحلية بحر العرب مشروعًا لتوزيع التقاوي المحسنة على 100 أسرة من الأسر الأكثر احتياجًا، وذلك في إطار دعم سبل كسب العيش.

وبتاريخ 8 يوليو، نظم مجلس تنسيق العمل القاعدي بمحلية أبو كارنكا ورشة تدريبية استمرت ثلاثة أيام، استهدفت رفع القدرات الإدارية والفنية للمتطوعين. وبتاريخ 10 يوليو، أقامت غرفة طوارئ جاد السيد النسوية منشطًا تدريبيًا في مجال الصناعات اليدوية، استهدف النساء والفتيات، وتضمن التدريب على أعمال الكروشيه والقماش، بمشاركة 30 متدربة.

بتاريخ 13 يوليو 2026، افتتحت غرفة طوارئ حي الناظر دورة مجانية في الإسعافات الأولية، استهدفت رفع الوعي الصحي لدى الشباب من الجنسين. وبتاريخ 14 يوليو، أعلنت غرفة طوارئ معسكر النيم (B) عن توقف المطبخ الجماعي في معسكر لقاوة للنازحين، بسبب نفاد المواد الغذائية وعدم توفر منحة جديدة لاستمرار تشغيله.

بتاريخ 23 يوليو، وزعت غرفة طوارئ أبو دويمات مواد إيواء على 150 أسرة، بدعم من مجلس تنسيق العمل القاعدي – شرق دارفور. وبتاريخ 25 يوليو، نظمت وزارة الصحة بولاية شرق دارفور ورشة تدريبية لفرق الاستجابة السريعة من الكوادر الطبية، وذلك بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية.

وفي 25 يوليو أيضًا، نفذت غرفة طوارئ منطقة أبو دنقل حملة توعية مجتمعية لمكافحة انتشار مرض الكوليرا. وبتاريخ 26 يوليو، قامت غرفة طوارئ التهمة مادبو الإنسانية بتوزيع مواد إيواء ومواد نظافة على 150 أسرة، بهدف المساهمة في مجابهة تحديات فصل الخريف، وذلك بدعم من المجلس النرويجي للاجئين (NRC).



رابعاً: شرق تشاد

1. الوضع الأمني

شهد شهر يوليو 2026 انخفاضاً ملحوظاً في حدة الحوادث الأمنية داخل مخيمات اللاجئين ومحيطها، ويُعزى ذلك إلى الحملات الأمنية التي أطلقتها السلطات التشادية منذ بداية شهر مايو. واقتصرت أبرز الأحداث والأنشطة الأمنية المسجلة داخل المخيمات خلال الشهر على حوادث سرقة الممتلكات الشخصية والمواد التموينية، إلى جانب بعض الحوادث الفردية، مثل الاعتداءات الليلية، وحالات التوقيف، والابتزاز المالي.

ويُعد أبرز تطور أمني خلال الشهر ما وقع يوم الاثنين 27 يوليو، عندما اعتقلت الأجهزة الأمنية التابعة لقوات الدعم السريع مواطناً تشادياً، الأمر الذي دفع السلطات التشادية إلى إغلاق معبر أدري الحدودي أمام حركة البضائع والسلع والمواطنين اعتباراً من صباح الثلاثاء 28 يوليو. إلا أن المعبر أُعيد فتحه صباح الأربعاء 29 يوليو، واستؤنفت حركة العبور بشكل طبيعي.

2. انتهاكات حقوق الإنسان

تمثلت أبرز انتهاكات حقوق الإنسان خلال شهر يوليو فيما شهده مخيم أدري للاجئين، حيث نفذت السلطات التشادية، ممثلة في أفراد من البلدية وبحضور ممثلين عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عمليات هدم وتكسير طالت أكثر من 15 منزلاً للاجئين داخل المخيم، في إطار مساعٍ لإجبارهم على إخلاء المخيم والانتقال إلى المخيمات الثابتة.

وتُرجع الجهات المنفذة، إلى جانب المفوضية، هذه الإجراءات إلى اعتبارات تنظيمية تهدف إلى تفكيك مخيم أدري باعتباره منطقة مخصصة للاستقبال والطوارئ فقط، وتوجيه اللاجئين إلى مخيمات مجهزة بما يسهل تقديم المساعدات الإنسانية والخدمات الأساسية.



وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، اتبعت الجهات المعنية خلال الأيام السابقة عدة أساليب لإقناع اللاجئين بالانتقال، من بينها تقديم مساعدات مالية وأخرى عينية لبعضهم كوسائل ترغيب، إلا أن هذه الجهود لم تحقق النتائج المرجوة، لتنتج بعد ذلك إلى استخدام أساليب التهريب.

وشهدت عمليات الهدم تطوراً ميدانياً عندما تصدت مجموعة من الشباب لفرق التنفيذ، رغم تعرضهم للترهيب بإطلاق أعيرة نارية في الهواء. وتمكنوا من إيقاف أعمال الهدم وإجبار القوات والفرق الميدانية على تعليق عملياتها مؤقتاً، وسط حالة من الاستياء الشعبي نتيجة التشريد المفاجئ للأسر المتضررة، ومطالبات من جهات حقوقية بوقف هذه الإجراءات، وتوفير بدائل سكن آمنة، ومراعاة الأوضاع الإنسانية للأطفال وكبار السن قبل تنفيذ أي عمليات إخلاء جديدة.

3. أوضاع المجتمع المدني

شهدت مناطق شرق تشاد خلال شهر يوليو حراكاً متزايداً من قبل منظمات المجتمع المدني والمبادرات التطوعية، استجابةً للاحتياجات الإنسانية المتزايدة للنازحين واللاجئين، وسعيًا لتوفير المساحات الآمنة، والدعم النفسي والاجتماعي، خاصة للشباب والمدافعين عن حقوق الإنسان.

وفي الأسبوع الأول من شهر يوليو، اختتمت مجموعة العون التضامني تدخلاتها الإنسانية والخدمات الميدانية الشاملة، والتي شملت تقديم مساعدات إغاثية أساسية، إلى جانب خدمات الدعم النفسي والاجتماعي في أكثر من 10 مخيمات، بهدف التخفيف من الآثار النفسية الناجمة عن الظروف الإنسانية الراهنة.

وخلال الأسبوع الثاني من الشهر (7-13 يوليو)، نفذت منظمة شبكة شباب دارفور للحوكمة الرشيدة والسلام ورشة تدريبية حول الصدمات النفسية في مخيم دوقي، كما نظمت حلقات نقاش وجلسات توعية تناولت موضوع العدالة الانتقالية.

وفي يومي 27 و28 يوليو، عقدت منظمة عوافي السودانية جلستي نقاش متخصصتين حول قضايا الحماية. وجمع الاجتماع الأول عدداً من المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان من فئة الشباب لمناقشة أوضاعهم والتحديات التي يواجهونها، بينما خُصص الاجتماع الثاني للمدافعات عن حقوق الإنسان لمناقشة جدوى إنشاء ملاجئ وبيوت آمنة للمدافعين عن حقوق الإنسان في تشاد، وإمكانية تنفيذها ميدانياً، مع استعراض التحديات والمخاطر الأمنية واللوجستية المرتبطة بهذه المبادرة.

وفي إطار الجهود الرامية إلى التخفيف من الضغوط النفسية وتعزيز التعافي المجتمعي، نفذت منظمة المتطوعين السودانيين (SVO) بالتعاون مع مجموعة الأجاويد الكوميديّة، خلال أيام 23 و24 و25 يوليو، أنشطة تفاعلية وعروضاً مسرحية في مخيم حجر حديد، استهدفت تقديم الدعم النفسي والاجتماعي، إلى جانب التوعية بمخاطر الإصابة بمرض الكوليرا.



وتعكس هذه الأنشطة والتدخلات المتنوعة الدور الحيوي الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني والمبادرات التطوعية في سد الفجوات الإنسانية، والاستجابة للاحتياجات المتزايدة للاجئين في مناطق شرق تشاد.

التوصيات

بناءً على كل المعطيات الواردة في متن التقرير، تدعو "شبكة مراقبة حقوق الإنسان – السودان" وتوصي بالآتي:

1. تعزيز حماية المدنيين والامتثال للقانون الدولي الإنساني:

ينبغي لجميع أطراف النزاع ولاسيما قوات الدعم السريع في إقليم دارفور، التوقف فوراً عن استهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية، والامتناع عن استهداف المناطق المأهولة بالسكان، والأسواق، والمرافق الصحية، ومصادر المياه، وضمان احترام مبادئ التمييز والتناسب والاحتياط في العمليات العسكرية، مع اتخاذ إجراءات فعالة للحد من مخاطر الذخائر غير المنفجرة ومخلفات الحرب.

2. ضمان المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان:

تدعو الحاجة الماسة إلى إجراء تحقيقات مستقلة وشفافة في جميع الانتهاكات المبلغ عنها، بما في ذلك القتل خارج نطاق القانون، والاعتقال التعسفي، والاختطاف، والابتزاز المالي، والعنف الجنسي، والنهب، والتجنيد أو الإكراه على المشاركة في الأنشطة العسكرية، وضمان محاسبة المسؤولين عنها، وتوفير الحماية والإنصاف للضحايا والشهود.

3. ضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق:

ينبغي إزالة القيود الإدارية والأمنية التي تعيق حركة المنظمات الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني، وضمان وصول المساعدات إلى جميع المناطق المتضررة بصورة آمنة ومنتظمة، مع تيسير العمل الإنساني عن أي اعتبارات سياسية أو عسكرية، والحفاظ على استمرارية الخدمات الصحية والتغذية والحماية.





4. تعزيز الاستجابة الإنسانية والخدمات الأساسية:

يوصى بزيادة التمويل المخصص للاستجابة الإنسانية في دارفور وشرق تشاد، مع إعطاء الأولوية لدعم القطاع الصحي، ومكافحة الكوليرا وسوء التغذية، وتأمين الإمدادات الدوائية، وتحسين خدمات المياه والإصحاح، وتوسيع برامج الإيواء والأمن الغذائي، والاستعداد المبكر لمواجهة تداعيات موسم الأمطار واحتمالات فشل الموسم الزراعي.

5. حماية النازحين واللاجئين وضمان حقوقهم:

ينبغي للسلطات المختصة، بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والشركاء الإنسانيين، ضمان أن تتم أي عمليات نقل أو إعادة توطين للاجئين والنازحين بصورة طوعية وأمنة وكريمة، والامتناع عن الإخلاء القسرية أو هدم المساكن دون توفير بدائل مناسبة، مع تعزيز آليات الحماية للفئات الأكثر عرضة للمخاطر، خاصة النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.

6. دعم المجتمع المدني والآليات المحلية للاستجابة:

يوصى بتعزيز الدعم الفني والمالي لمنظمات المجتمع المدني وغرف الطوارئ والمبادرات المحلية، بما يمكنها من مواصلة تقديم الخدمات الأساسية والدعم النفسي والاجتماعي، وتعزيز الحماية المجتمعية، وبناء قدرات المتطوعين، مع ضمان سلامة العاملين في المجال الإنساني وتسهيل تنفيذ برامجهم في المناطق المتأثرة.

7. تعزيز التنسيق والإنذار المبكر وإدارة المخاطر:

ينبغي تطوير آليات التنسيق وتبادل المعلومات بين السلطات المحلية، والجهات الإنسانية، والمنظمات الدولية، والشركاء الإقليميين، بما يدعم الرصد المبكر للتطورات الأمنية والإنسانية، وتحديث تقييمات المخاطر بصورة دورية، ووضع خطط طوارئ مرنة لضمان استمرارية الخدمات الإنسانية وتقليل آثار التصعيد العسكري على المدنيين والمجتمعات المتأثرة.

انتهت.